فوق الطاولة

د. سعد بساطة

زلزال.. اهربوا!

ليسامحني «سبع» (فيلمون وهبي) لاستخدام النداء المحوّر من إحدى أوبريتاته (بارود.. اهربوا)؛ كي ينسجم مع الحال بالمغرب اليوم؛ وسورية وتركيا بالأمس؛ ومن يعلم أيضا : في الغد؟

سنتناول الزلازل؛ وقوعها تأثيرها؛ الحيطة ضدها؛ لكونها من أهم الكوارث الطبيعية التي تصيب اقتصاد بلد ما؛ وتشل نشاطه البشري عموماً؛ والإنتاجي بشكل خاص!

يقول النورم الألماني (DIN) إنّ الأبنية المعدّة لمقاومة الزلازل؛ ستتشقق بشكل محدود؛ ولكنها في أكثر من ٨٠ بالمئة من الحالات: تحافظ على نفسها وسكانها. ولكن المشكلة في الأبنية المخالفة؛ في المناطق العشوائية التي تنهار على الناس (من المعدمين بالأساس) والممتلكات كأنها قلعة رملية بناها طفل عابث في شاطئ ما! ويشارك موظف التراخيص الفاسد مع التاجر الجشع مع المقاول الطماع؛ في تشييد أبنية كأنها لعب أطفال!

انشغل العالم بمتابعة كارثة الزلزال ولطماته الارتدادية في منطقة الحوز التي لا تبعد سوى ٤٠كم جنوبي مراكش.

ولكن.. كيف نقيس الزلزال؟ هنالك مقاييس عديدة أهمها ما اخترعه فرنسيس ريختر عام ١٩٣٥؛ وسمي باسمه. ويعتمد قياس الموجة الصوتية؛ ويتراوح بالشدة ما بين أقل من ٢ (لا نشعر به) وأكثر من ١٠ (لم يحصل أبداً)؛ حيث ما حصل بسورية مقياسه ٦: ضرر كبير حتى ١٢٠كم من مركزه؛ وبالمغرب ٧: أضرار هائلة بمساحات كبيرة.

كنا في السابق نسخر من أي حديث عن زلزال؛ ونعتبره من الندرة كمن يتكلم عن بركان في بلادنا؛ أو عن خلل بمحطة نووية؛ ولكن في بواكير شباط الماضي: عانينا منه؛ وأثر بشكل ضخم ومباشر في اقتصادنا المدمر الذي كان لا يزال يحبو في خطواته الأولى ليتعافى بعد حرب دامية أتت على الأخضر واليابس!

نتساءل: هل تمكّن العلم من معرفة المكان الذي يحتمل أن تحدث فيه الزلازل، وبالتالي هل يمكن التنبؤ بالزلازل؟ يجيب عالم الزلازل الدكتور ستيفن هيكس من جامعة إمبريال كوليدج لندن البريطانية: «للأسف لا». ويضيف: «ولكن ما يمكننا القيام به هو توقع حدوث الزلازل بصورة تقديرية، أي يمكننا إعطاء الاحتمالات بالوقوع.. وفي أماكن مثل كاليفورنيا في الولايات المتحدة، واليابان، أصبحت توقعات الزلازل أكثر فاعلية»..

التصريح اللافت في «الصنداي تايمز»: إنّ الزلازل لا تقتل الناس، إنما طُرق البناء هي التي تفعل»

حيث يقول بيل ماكغواير أستاذ الجيوفيزياء والمخاطر المناخية بجامعة لندن، عن كيفية وقوع الزلازل، وعن السبب وراء تضرر المغرب بهذا الحجم الكارثي جرّاء الزلزال الذي ضرب البلاد في ليل الجمعة.

مؤكداً أن الزلزال الذي ضرب المغرب ليس كبيراً لدى مقارنته بالزلازل التي تضرب أجزاء من العالم ذات نشاط زلزالي مرتفع، كالصين واليابان وإندونيسيا. على الرغم أنه بقوة ناهزت ٣٠ قنبلة ذرية كتلك التي ضربت بها مدينة هيروشيما اليابانية، وهو ما يفسر عدد المباني التاريخية التي دمرت في مدينة مراكش نفسها رغم بعدها عن مركز الزلزال بنحو ٧٠ كم.

ورأى أن حجم الزلزال ما كان ليوقع هذا الحجم من الضرر لو أنه وقع في ولاية كاليفورنيا الأميركية على سبيل المثال (كجزء من العالم جرى إعداده بشكل أفضل). مشدداً على مقولة إن «الزلازل لا تقتل الناس، إنما طرق البناء هي التي تفعل»؛ فلو اتبعت الطرق المناسبة في الإنشاءات لبقيت المباني قائمة رغم الهزات الأرضية.

يوجد خطر آخر محتمل بعد الكارثة؛ ألا وهو تسرب الغاز من الأنابيب المكسورة بعد الزلزال.

وهناك مثال على ذلك: زلزال سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة عام ١٩٠٦، الذي قتل فيه أكثر من ٣ آلاف شخص. «فقد حدثت معظم الوفيات بسبب انفجار خطوط أنابيب الغاز، وليس بسبب اهتزاز أو انهيار المباني»، حيث ينصح بالابتعاد عن أي مواد قابلة للاشتعال في المنطقة.

«تتبع بعض البلدان سياسة التدريبات على الزلازل والتي يتعين، وفقها، على الجميع المشاركة في ممارسة ما يجب القيام به في حال وقوع الزلزال»، مضيفاً إن هذا الأمر لم يطبق في بعض الأماكن التي لم يحدث بها زلزال منذ فترة طويلة.

لا يحمي حذر من قدر؛ ولكن بالنسبة للدول؛ فاتخاذ الاحتياطات أمر محتوم. ولو أن توليفة تجار البناء الجشعين، والموظفين المشرفين الفاسدين، لا يلتزمون بهذا الأمر!

الحكومة تحدد سعر كيلوغرام القطن المحبوب بـ١٠ آلاف ليرة

مدير مؤسسة الأقطان لـ«الوطن»: السعر مجزٍ وأكثر مما توقعناه

اتحاد الفلاحين: لسنا راضين تماماً عن السعر وكان الوعد ١١ ألف ليرة للكيلو

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم عام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ١٠٠٠٠ ل.س واصلاً أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

ويأتي تحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن بعشرة آلاف ليرة، لتحقيق الاستقرار في زراعة المحصول وتشجيع الفلاحين على زراعته من خلال إعطائهم عائداً مجزياً ودعم المحاصيل الاستراتيجية بما ينسجم مع التوجه الحكومي بتوجيه الدعم لمستحقيه بالشكل الأمثل.

وفي تصريح لـ«الوطن» وصف مدير المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان رامي سلوم القرار بالجيد والمجزي وأكثر من المتوقع خاصة أن سعر شراء القطن في المناطق غير الآمنة أقل بكثير من سعر الحكومة.

ولفت إلى أن كمية الأقطان المحبوبة المتوقع استلامها لهذا الموسم بحدود (٢٠) ألف طن، مؤكداً أن كل الترتيبات جاهزة والمؤسسة مستعدة لاستلام كامل الكميات المحبوبة هذا الموسم، ولافتاً إلى أن الكميات قليلة جدا ولا تغطي حاجة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية التي تتجاوز حاجتها ٢٠ ألف طن إضافة إلى القطاع الخاص الذي يحتاج تقريباً إلى أكثر من ١٧ ألف طن مبيناً أن المؤسسة تعمل على تأمين احتياجات شركات الغزل والنسيج من الأقطان المحلوجة للقطاعين العام والخاص من القطن المحبوب إضافة إلى ذلك يتم العمل على تأمين الآلات والمعدات اللازمة للمحالج والمنشآت.

اتحاد الفلاحين كانت له وجهة نظر أخرى وفق ما أكده لـ«الوطن» رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين موضحاً أنه ليس هناك رضا كامل من الفلاحين في المحافظات عن السعر الجديد الذي حددته الحكومة لاستلام محصول القطن، وكانوا يتوقعون أن يكون السعر أكثر من ذلك، خاصة أنه كان هناك اجتماع مع الجهات المعنية وتم الاتفاق على وضع سعر ١١ ألف ليرة للكيلو غرام.

وأشار إلى أن السعر مقبول ويغطي التكاليف مع نسبة ربح بسيطة لكنه غير مجز وفي الوقت نفسه ليس فيه خسارة للفلاح.

ومن الجدير ذكره أن الحكومة كانت قد أصدرت أيضاً العديد من التوصيات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والمتضمنة تصديق العقد المبرم لمصلحة الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري لتقديم وتركيب وتشغيل (٥٠) صرافاً آلياً جدارياً مع البرمجيات الملحقة بالصرافات لزوم المصرف التجاري السوري، وذلك لأهمية المشروع في ظل توجه الحكومة لتوطين رواتب وأجور العاملين كافة في الجهات العامة، وتصديق العقد المتعلق بتوريد حاجة شعبة جراحة القلب وشعبة الإسعاف الأولى وقسم المخبر لزوم غازات الدم في مستشفى الأسد الجامعي بدمشق.

كذلك تصديق العقد المبرم لمصلحة الهيئة العامة للمدينة الجامعية بدمشق لتنفيذ الأعمال المتبقية لمشروع ترميم وصيانة في الوحدتين (١٨-١٩) بالمدينة الجامعية، وتصديق عقد الأشغال المبرم بين محافظة حلب – بالتفويض مديرية الخدمات الفنية بحلب ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لمتابعة تشغيل محطة النقل الوسيطة في الشيخ سعيد – ومطمر تل الضمان لعام ٢٠٢٣، للاستمرار في تنفيذ أعمال ترحيل النفايات حفاظاً على الصحة العامة.

تنقلات قيد الصدور في الجمارك تطول ٥٠ ضابطاً و٢٠٠ رئيس مفرزة وآلاف الخفراء

الوطن

كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» عن التحضير لجداول تنقلات تطال نحو ٥٠ ضابطاً و٢٠٠ رئيس مفرزة إضافة لجدول خاص بالخفراء يشتمل على نحو ٣ آلاف خفير وسائق وأنه تم التركيز في جداول التنقلات على إعادة توزيع العمل الجمركي بما يسمح بتغطية معظم المناطق والمفارز الجمركية ويسهل عملية تنفيذ المهام المطلوبة منها، معتبراً أن هذه التنقلات ضرورية وتحول دون بقاء العناصر في أمكنتهم لفترات طويلة وتدويرهم في مختلف المهام لزيادة خبراتهم في التعامل مع مختلف حالات التهريب وأشكاله إضافة لمنع أي حوادث تؤثر في سلامة العمل الجمركي.

وكل ذلك بما يخدم مصلحة العمل ويعزز من تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات وجبل المدخل ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تتفرع عنهم.

وأكد المصدر أن مهام الجمارك تتركز على المعابر والمنافذ التي تدخل منها المهربات والطرقات بين المدن في حين تبتعد دوريات الجمارك عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.

وعن معدلات التهريب والقضايا الجمركية بين أن عدد القضايا الجمركية ارتفع خلال الأشهر الأخيرة من جراء تكثيف العمل والمتابعة لحالات التهريب وخاصة المهربات على المنافذ والطرقات الرئيسة وتم العمل خلال الفترة الماضية على تحقيق قضايا نوعية في التهريب وضرب العديد من شبكات التهريب حيث كانت هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومصدرها ومدى سلامتها.

وعن التجاوزات والمخالفات التي تحصل في العمل الجمركي بين أنه تم خلال الفترة الماضية ضبط العديد من المخالفات الفردية وتمت إحالة المخالفين للمحاسبة، مبيناً أن هناك الكثير من الإجراءات التي تعمل عليها الجمارك لمنع المخالفات وحدوث تجاوزات ومنها التوسع في أتمتة الأعمال الجمركية وحركات التنقل والتشدد في التعامل مع المخالفات عبر اتخاذ عقوبات رادعة تصل لحدود الفصل من العمل الجمركي في حال ثبتت المخالفة بحق العامل في القطاع الجمركي.

٣,٥ مليارات ليرة صرفها العقاري عبر صرافات البنوك الخاصة

رفع سقف السحب من صرافات العقاري لـ ٢٠٠ ألف ليرة الأسبوع القادم

مدير العقاري : يجب توزيع عبء التوطين على كل المصارف العامة والربط مع التجاري نهاية الشهر الجاري

عبد الهادي شباط

كشف مدير الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري سامر سليمان لـ«الوطن» عن رفع سقف السحب اليومي من صرافات العقاري ليصبح ٣٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٢٠٠ ألف ليرة السقف الحالي خلال الأسبوع المقبل، في حين هناك نقاش مع البنك المركزي لرفع سقف السحبة الواحدة من صرافات البنوك الخاصة المتعاقدة مع البنك العقاري لتصبح ٢٠٠ ألف ليرة للسحبة الواحدة بدلاً من ١٠٠ ألف واعتبر أن مشكلة الصرافات سببها نقص العنصر البشري وعدم توفر كادر مختص بتغذية الصرافات، ويعمل العقاري لحل مشكلة الازدحام عبر العديد من البدائل أهمها طلب العقاري التعاقد لتأمين ١٠٠ صراف جديد بما يسهم في دعم منظومة الصرافات الحالية وخاصة أن الكثير من الصرافات باتت قديمة ومتهالكة وانتهى عمرها الافتراضي وتعاني الإدارة ارتفاع كلف الصيانة والإصلاح وخروج العديد منها عن الخدمة نهائياً.

كما ركز على مشروع الربط مع المصرف التجاري السوري لتصبح الصرافات الآلية في التجاري والعقاري تعمل ضمن شبكة واحدة وتقدم خدمات مشتركة متوقعاً أن يتم الانتهاء من الربط مع نهاية الشهر الجاري وحالياً العمل وصل إلى مرحلة الاختبارات والتأكد من سلامة عمليات الربط والخدمات التي ستكون متاحة على شبكة الربط.

يضاف ما سبق لحالة الربط التي نفذها العقاري مع شبكة صرافات البنوك الخاصة التي أسهمت خلال الفترة الماضية بحل جزء من المشكلة حيث تم خلال الأشهر الماضية صرف نحو ٣,٥ مليارات ليرة عبرها، في حين اعتبر سليمان أن من الحلول المهمة أيضاً توزيع توطين الرواتب والأجور على كل المصارف العامة بما يخفف من حالة الضغط على المصرف العقاري والتجاري السوري خاصة أن معظم المصارف العامة مهيأة مثل التسليف الشعبي والزراعي.

وتشهد الصرافات الآلية ازدحاماً وحالة تعطل وخروجاً عن الخدمة في حين تغيب خدمة الاستعلام الآلي التي تحدث عنها العقاري عن الكثير من الصرافات، في حين تفيد إدارة العقاري أن خدمة الاستعلام الآلي يتم تطبيقها على الصرافات تباعاً وتجاوزت نسبة التطبيق في صرافات دمشق ٥٠ بالمئة في حين تضع إدارة العقاري عدم توفر التغذية للصرافات على مدار الساعة بسبب نقص الكادر البشري أمام الحاجة لكادر اكبر بـ٦ أضعاف المتوفر حالياً لتتم التغذية على مدار الساعة والاستطاعة على متابعة الحالة لكل صراف فوراً حيث تحتاج عمليات التغذية الكاملة لفريق من ٤٠ عامل تغذية موزعين على فترتين صباحية ومسائية بحيث تستمر التغذية لساعات ما بعد الدوام الرسمي في حين المتوفر حالياً بدمشق ٧ موظفي تغذية لـ ١١٠ صرافات آلية إضافة لعدد من المشكلات التي تعيق عمليات التغذية مثل انقطاع الكهرباء وأعمال الصيانة وغيرها ومع ذلك بين أنه تتم التغذية يومياً ولعدة مرات خاصة في الصالات الرئيسية مثل صالة الإدارة العامة التي يتوفر فيها ٣٠ صرافاً.

حاجة سورية من القمح ٢,٤ مليون طن

مدير عام مؤسسة الحبوب لـ«الوطن»: مخزون القمح كاف حتى نهاية الموسم وسنستورد الكميات التي وافقت عليها الحكومة من روسيا

«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»: الفلاحون عانوا من نقص مستلزمات الإنتاج وكان هناك تقصير في توفيرها

هناء غانم – رامز محفوظ

أكد مدير عام المؤسسة السورية للحبوب المهندس عبد اللطيف الأمين، في تصريح لـ«الوطن»، أن قرار الحكومة المتعلق بالتعاقد بالتراضي لتوريد مليون و٤٠٠ ألف طن من القمح الخبزي الطري وفق المواصفات المعتمدة من المؤسسة السورية للحبوب جاء بهدف تعزيز المخزون الاستراتيجي من مادة القمح لفترات مناسبة والحفاظ على الأمن الغذائي.

مبيناً أن المؤسسة تعمل حالياً على استيراد القمح من النوع الطري المخصص لصناعة الخبز، وذلك بسبب تراجع مواسم القمح في السنوات الأخيرة ويتم إبرام هذه العقود مع الشركات الروسية لاستلام كميات القمح وتزويد المخابز بالدقيق لعدم انقطاع المادة وتأمين مادة الخبز التي يتم إنتاجها عبر مادة القمح الطري الخبزي حصراً، مؤكداً أن هذه الكمية تغطي حاجة القطر حتى نهاية الشهر السادس من العام ٢٠٢٤ وأشار إلى أن الهم الأول للحكومة هو تأمين القمح، وكامل الكميات مؤمنة مع العلم أن مخازن القمح بوضع جيد ومستقر.

وعن الكميات المستلمة من موسم القمح قال الأمين إن الكمية الإجمالية المسوقة بلغت حتى تاريخه لهذا العام ٧٢٥ ألف طن ويتم حالياً استهلاكها، لافتاً إلى أن الحكومة حريصة على تأمين القمح بشكل دائم، وأنّ رغيف الخبز بخير، ولا يوجد نقص أو انقطاع في المادة، موضحاً أن حاجة سورية من القمح للاستهلاك نحو ٢,٤٠٠ مليون طن.

ولفت إلى أن العملية التسويقية لموسم القمح قد سارت ضمن توجيهات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبالتعاون مع مختلف الجهات المعنية من وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين ومجالس المحافظات، بشكل مريح وسلس دون أي معوقات.

بدوره بيّن رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نسبة التسويق الأكبر من مادة القمح للموسم الحالي كانت من نصيب محافظة حلب بكمية تجاوزت ٢٠٠ ألف طن ومن ثم تلتها محافظة حماة، موضحاً أن باب تسويق القمح إلى مراكز الاستلام التابعة لمؤسسة الحبوب ما يزال مفتوحاً وسيبقى لحين استلام آخر حبة قمح وليس هناك وقت محدد لإغلاق باب التسويق ما دام هناك قمح يسلم. ولفت إلى أنه كان من المتوقع أن تصل الكميات المسوقة من مادة القمح للموسم الحالي وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة لحدود مليون طن لكن هذه التقديرات كانت تقديرات أولية ومن الممكن ألا تكون دقيقة لكن على أرض الواقع كانت الكميات المسوقة أقل من التقديرات.

وأضاف: إن الكميات المسوقة من القمح سوقت بالكامل من المناطق الواقعة تحت السيطرة في حين لم تسوق أي كميات من المناطق الخارجة عن السيطرة نتيجة منع ميليشيا «قسد» الفلاحين في مناطق سيطرتها من تسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام التابعة لمؤسسة الحبوب من أجل إجبارهم على بيع القمح لهم رغم عدم رغبة الفلاحين بذلك، لافتاً إلى أن الفلاحين في المناطق الخارجة عن السيطرة حاولوا بكل الوسائل تسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام لكنهم لم ينجحوا.

وعن حدوث حالات تأخير بصرف قيم الأقماح للفلاحين أشار الخليف إلى حصول تأخير مؤخراً بصرف قيم الأقماح للفلاحين بدير الزور لمدة أسبوع لكن تمت معالجة الموضوع بسرعة من خلال تواصل الاتحاد العام للفلاحين مع وزارة الزراعة والإدارة العامة للمصرف الزراعي والمؤسسة العامة للحبوب، على حين لم يحصل أي تأخير بصرف قيم الأقماح في أي محافظات أخرى ولم تصل أي شكاوى لاتحاد الفلاحين بهذا الخصوص إطلاقاً.

وأكد الخليف أن الفلاحين عانوا خلال الموسم الحالي من النقص الشديد في مستلزمات الإنتاج اللازمة للقمح وكان هناك تقصير كبير في توفيرها واتحاد الفلاحين طالب بتأمين البذار والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج بالشكل المطلوب قبل بداية موسم زراعة القمح الذي من المقرر أن يبدأ مع بداية الشهر القادم وهناك وعود من المعنيين في الحكومة لتأمين مستلزمات الإنتاج وفقاً للخطة الزراعية التي تم إقرارها مؤخراً من رئاسة مجلس الوزراء.

وختم بالقول إن الاتحاد العام للفلاحين شارك في إعداد الخطة الزراعية التي أقرت ووافق على الأرقام المطروحة في الخطة لكنه اشترط تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي في الوقت المناسب وهناك وعود بتأمينها وتوجه حكومي بأن يكون الواقع الزراعي أفضل خلال الموسم القادم.